

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المحاضرة السابعة: الفكر السياسي المدعم للحكم المطلق

مقياس: تاريخ الفكر السياسي

السنة: الأولى: الليسانس علوم سياسية السداسي الثاني

الفئة المستهدفة: طلبة سنة أولى ليسانس علوم سياسية المجموعة الأولى

الحجم الساعي الأسبوعي: ثلاثة ساعات (03س)

اعداد الدكتور: توازي خالد أستاذ محاضر (أ)

عنوان الدرس: الفكر السياسي المدعم للحكم المطلق

اهداف الدرس:

- تعريف الطالب بالأحداث التي رافقت في ميلاد الدولة الوطنية في الغرب
- التركيز على صعود الاستبدادية وظهور مفكرين يدعمون هذه الأنظمة
- التركيز على الثورة الفكرية على السلطة الدينية بالاستناد على الفكر السياسي القديم و بروز مفكري مساندي للحكم المحلي على حساب السلطة الدينية

• الفكر السياسي المرافق للحكم المطلق

جون بودان مفكر ورجل قانون فرنسي

ان انتقال العالم الغربي الى عصر النهضة او الانبعاث سيرافقه ظهور الدولة القومية السيدة التي تدعمت وزودت بالأدوات اللازمة لفرض هيمنتها على المستويان الداخلي والخارجي، في ضل الصراعات المذهبية التي

ستنتهي بانقسام الكنيسة، انقسام ستكون له عواقب على هيبة السلطة البابوية التي قدمت خدمات جليلة لصالح الملوك.

كما ستساهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية في ظهور طبقات جديدة تتماشى مع تغير نمط السلطة، وظهور تنظيمات سياسية وادارية جديدة كالبديية في فرنسا مثلا -كبدل عن المقاطعات الاقطاعية- والتي ساهمت في تقوية نفوذ الملك حتى يؤسس سلطة مطلقة تستند على طبقات جديدة ناشئة في ضل تغير وسائل الانتاج.

وتعتبر مملكتنا فرنسا وانجلترا نموذجان للدولة الوطنية لكن مع الاختلاف الجوهرى من حيث طبيعة النظام السياسي

ان الدولة الوطنية او بالأحرى المملكات القومية الناشئة ستعرف اضطرابات على غرار الاصلاح الديني والحروب الدينية والهرطقة الى جانب مناهضو الملكية من اصحاب الامتيازات الموروثة عن العصور السالفة، وستعتبر هذه الاضطرابات مهددات لوجود الدولة القومية المستقلة هذه الاوضاع ستدفع

كل من "جون بودان" في فرنسا⁽¹⁾ و"توماس هوبس" بإنجلترا الى توطيد سيادة الملك كسبيل لإنهاء الاضطرابات والحفاظ على النظام العام .

ان كتاب الجمهورية او الكتب الستة للجمهورية "لجون بودان" والذي يعتبر تمجيذا لفترة حكم ملك فرنسا فرنسوا الاول يدافع فيه عن الحكم المطلق وانطلاقا من هذا صاغ بودان مفهوما للسيادة في كتابه واقترحها على ملك فرنسا هنري الرابع

فقد عاش بودان الصراعات الدينية التي عرفتها فرنسا بين الكاثوليك والبروتستانت ولهذا سيضحي بوحدة الدين في سبيل وحدة الامة والدولة لقد بحث بودان في تاريخ القوانين لغرض استخلاص استنتاج تركيبي منها .

• اصل الدولة

يستعمل بودان كلمة جمهورية كمرادف لمصطلح الدولة ويرى ان الاسرة هي المصدر الاول للدولة وهي العضو الرئيسي فيها وهي في نفس الوقت الشكل الطبيعي والاول للدولة فقد كان بودان يرى ان الاسرة المكونة من اب وام واولاد وخدم والملكية المشتركة داخلها عبارة عن مجتمع طبيعي انبثقت منه جميع

¹ - الاستبدادية في فرنسا لقد باتت فرنسا احدى المملكات القوية التي تستند على الحق الالهي بداية من الملك فيليب الجميل رغم هذا يمكن الاشارة الى وجود مجلس على غرار ما كان موجود في إنجلترا لكنه لا يتمتع بنفس الحقوق التي كان يتمتع بها البرلمان الانجليزي في تحديد سلطة الملك وكان هذا المجلس يتكون من من اشخاص يقدمون النصح والمساعدة للملك وكان هذا المجلس يمثل للطبقات الثلاث التي تكون المجتمع الفرنسي اي رجال الدين النبلاء و الطبقة الوسطى ولقد اخفق هذا المجلس في الحد من سلطة الملك المطلقة

المجتمعات واكد السلطة التي يتمتع بها رب الاسرة على من يعيلهم مع الاشراف الكامل على الاشخاص وممتلكاتهم فالأسرة وحدة طبيعية تتكون منها المجتمعات الأخرى ، والدولة تتكون من مجموعة من الأسر مع ممتلكاتها ورب الأسرة يعتبر مواطن داخل هذه الدولة عندما يخرج من نطاق البيت ويعمل بالتعاون مع غيره من ارباب الأسر وتنشأ بمقتضى ذلك علاقات وروابط ضمن هدف الدفاع المشترك وتبادل المزايا وعندما يتم توحيد كل هذه الأسر بواسطة سلطة ذات سيادة تكون الدولة قد تكونت .

يكمن القول ان بودان تعمد اقامة علاقة بين الاسرة والدول لتحقيق هدفين

1. محاولة اضعاف الطابع الابوي على سلطة من يمسك بالسيادة .

2. تبرير عدم مس الملكية الخاصة بأي اذى فالدولة تتكون عندما يقوم بين الاسر نوع من الوحدة المشتركة ولكن لا يمكن ان يكون شيء عام دون وجود شيء خاص . فلقد اعتبر بودان الملكية الخاصة صفة من صفات الاسرة

وهذا فجون بودان يفرق بين الملكية التي ترتبط بالمجال الخاص اي بالاسرة والسيادة التي ترتبط بالمجال العام اي الملك وهذا فالامير لا يمكنه ان يعتدي على الملكية الخاصة فالملكية للاسرة السيادة للامير ويرى بودان ان القوة له دورا كبيرا في تكوين الدولة اي عن طريق العنف الذي يمارسه من هم اكثر قوة كما قد تنشأ عن طريق الرضا اي خضوع اولئك الذين يخضعون بمحض ارادتهم وكامل حريتهم لصالح من يمتلكون القوة بغرض التمتع بواسطتهم بقوة ذات سيادة

● **السيادة:** هي القوة المطلقة والدائمة للجمهورية ان السيادة هي تلك القوة التي تقوم بضمان تلاحم واتحاد الجماعة السياسية التي من دونها تزول هذه الجماعة .

● **خصائص السيادة**

● **السيادة دائمة:**

يضعها بودان فوق صاحبها لانها لا ترتبط بشخصه فالأمراء الذين يتمتعون بالسيادة يمارسونها مدى الحياة وتتعاقب ممارستها دون توقف

● **السيادة مطلقة:**

ومن أجل أن تكون "سيادية"، يجب أيضا أن تكون "مطلقة"، وهنا في الواقع نلمس المفهوم المركزي لمذهب "السلطة المطلقة". حيث جميع القوانين الداخلية مهما كانت فهي لا تستطيع أن تقف أو تشكل صعوبة أمام القانون الصادر عن الملك

✓ علامات السيادة

أ. إصدار وإنهاء القوانين: تتحدد السلطة السيادية أو "صاحب السيادة" بحصرية وضع القوانين، أما السلطات الأخرى التي تصدر أوامرها أو بعض القواعد وإن كنا ندعوها قوانين فإنها لا يمكن أن تصبح كذلك إلا بعد مرورها للبحث أو الدراسة "السيادية". في هذه الحالة يميز بودان بين "محتوى" القوانين وبين "شكلها". فالمحتوى يمكن أن يحدد من خلال مستشارين قضائيين، التقاليد أو العادات.. الخ، أي من خلال أشخاص لا ينطبق عليهم مفهوم السيادة. فصاحب السيادة وحده يستطيع أن يعطي للقوانين شكلها أي قوتها المجبرة أو الالزامية. أما السلطة التنفيذية يمكنها أن تمتلك سلطة إعلان أو إصدار القوانين، تصحيحها وتفسيرها أيضا. ويعارض بودان حق التفسير للقوانين من قبل القضاة، بل يذهب في ذلك إلى الحد الأقصى، فما يرفضه هنا "معارضة أن تكون الهيئة القضائية مصدرا، أو على الأقل مصدرا شرعيا بنفسها، للقانون". وكل "علامات السيادة الأخرى هي في السلطة التشريعية.

ب. اقرار السلم والحرب: هذا القرار يجب ألا يخلط وفق جان بودان مع السلطة العسكرية أو الاستراتيجية. فالقيادة تعطى في مثل هذه الظروف لفرد أو مجموعة تستطيع التصرف في الحرب وتكون لديهم سلطات واسعة بل مطلقة، مع ذلك هؤلاء لا يتصرفون إلا كمندوبين عن "السيادة"، المجلس الشعبي أو مجلس الشيوخ والذي وحده يمكن أن يدخل البلاد في حرب أو يمكنه أن يسحبها منها.

ج. تسمية منفذي سياسات الدولة: هذه التسمية تعود للهيئة السيادية. وبيارك بودان في هذا الصدد السلطة الملكية في فرنسا والتي في عصره قامت بجعل هذه الموضوع محصورا بالملك وسحبته من الإقطاعيين أو الأقل منهم سلطة

د. ممارسة حق العفو: يرى بودان أنه في روما، كل الحكومات الإقليمية ورغم أنها تجمع في يدها كل السلطات القضائية، إلا أنها لم تمتلك حق العفو فهذه السلطة تعود فقط للشعب. أما في فرنسا فرأى بودان أنه من الواجب وضع حد فوري لإعطاء هذه السلطة لأي جهة غير سيادية.

الملك ليس لديه عقد مع الشعب.

يتابع جان بودان أطروحته، لا يوجد أي عقد يربط الملك مع الجسم الاجتماعي. لأن هذا العقد سيكون القانون المشترك للأجزاء التي تكونه، وبالتالي هذا يحد من السيادة المطلقة (الجمهورية الأولى، الصفحة 187)، وهنا من جديد يتجلى الفكر السياسي عند بودان والداعم للسلطة المطلقة

الحد الحقيقي للسيادة المطلقة: هي "قوانين السماء والطبيعة". السلطة المطلقة لا يمكنها أن تمتد لتصل لقوة القوانين الإلهية أو قوانين الطبيعة". كما أنه على الدولة احترام الملكيات الخاصة واحترام المواطنين أيضا.

النظام الأفضل: الملكية أو "الملكية الشرعية".

"ملك فرنسا عليه أن يحكم بناء على القوانين حتى ولو كان هو لذي يضعها أو هو الذي يغيرها. عليه أن يحترم الحريات الفردية و الملكيات الخاصة. فالملكية المثالية لفرنسا ستكون شكلا من أشكال عودة الإمبراطورية الرومانية، أو على الأقل عودة ما استطاعت هذه الإمبراطورية تقديمه في أفضل أيامها تحت حكم عائلة "أنطونيوس". هذه الملكية الشرعية تتعارض مع الملكية الطاغية التي لا تحترم القوانين ولا "قانون الله أو قانون الطبيعة". إذا إنها تصالح بين الحكم المطلق و حرية الأفراد الذي يجب أن يبقون أسيادا على أنفسهم وممتلكاتهم. في الملكية الشرعية كل يخضع لقانون، الناس لقانون الملك والملك لقانون الله والطبيعة